



من أجل رؤية للشراكة استراتيجية تونسية مع الاتحاد الأوروبي

كمال الجندوبي
محمد ليمام
بسام كراي



EuroMed Rights
EuroMed Droits
الأورو-متوسطية للحقوق

جوان 2019

من أجل رؤية استراتيجية تونسية للشراكة مع الاتحاد الأوروبي

الفهرس

I- تمهيد: كلمة الأور ومتوسطة للحقوق

II- مقدّمة: نشوء التقرير

II-أ. المعاينة: فشل الاستراتيجية التونسية تجاه الاتحاد الأوروبي II-ب. الشراكة

بين الاتحاد الأوروبي وتونس : فرصة لمناقشة الاستراتيجية التونسية تجاه الاتحاد

الأوروبي II-ج. المجتمع المدني: مساهم أساسي

II-د. مقارنة سياسية قائمة على حقوق الإنسان

II-هـ. دولة استبدادية مقابل دولة ديمقراطية

III- مساهمة المجتمع المدني : نحو تعزيز الديمقراطية القائمة على حقوق

الإنسان

III-أ. رؤية استراتيجية متمحورة حول الفرادة الديمقراطية التونسية

III-أ. i. الاستناد إلى فرادة التجربة الديمقراطية التونسية لترجمة الدستور إلى

إصلاحات سياسية

1. دولة القانون

2. دولة اجتماعية

3. دولة نزيهة

4. دولة لها رؤية استراتيجية

III-أ-ii. جعل الفرادة الديمقراطية حجر الزاوية في العلاقات الخارجية

لتونس وفي الشراكة مع الاتحاد الأوروبي

III-ب. من أجل شراكة اقتصادية مستدامة عادلة ومنصفة وقائمة على احترام

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية III-ب-i. تثنين المقاربة القائمة على

حقوق الإنسان في تعزيز الشراكة الاقتصادية المستدامة العادلة والمنصفة

1. تعريف المقاربة القائمة على حقوق الإنسان

2. المقاربة القائمة على حقوق الإنسان والمقاربات الاقتصادية

3. مركزية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المقاربة القائمة

على حقوق الإنسان

- III- ب-ii. توفير إطار يسمح بعقد شراكة اقتصادية مستدامة عادلة ومنصفة وقائمة على احترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية
1. تدعيم دولة القانون من خلال إرساء هياكل حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية
 2. إدراج الالتزامات الجديدة وإجراءات المرافقة ضمن منوال تنموي جديد
 3. الزيادة في قدرة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على التكيف والتأقلم
 4. تحسين شروط الانتفاع بحق الوصول إلى المعلومات وإشراك المجتمع المدني
 5. وضع برنامج وطني للتقريب بين الأحكام التشريعية والقوانين الترتيبية

III- ج- عهد للهجرة في حوض المتوسط قائم على احترام حقوق الإنسان للمهاجرين

III- ج-. تتجاوز الإطار الحالي للتعاون

1. القطع مع السياسة التلقيفية الحالية في مجال الهجرة
2. الخروج من "منطق العدمية"
3. إشكالية العلاقة بين الهجرة و(انعدام) الأمن

III- ج-ii. الربط بين التعاون والفرادة الديمقراطية التونسية أو بوادر معاهدة

جديدة

1. الأسطورة المؤسسة الجديدة لسياسة إقليمية في مجال الهجرة
2. إعادة مركزة التنمية الاجتماعية-الاقتصادية حول مسألة الهجرة
3. المقاربة التشاركية

IV- توصيات

V- الخلاصة

VI- ملاحق

- تلخيص اجتماعات الفريق
- تلخيص الاجتماعات مع

المشترك وقائمة الأعضاء
السلط التونسية والأوروبية

توصيات عامّة

1. تحويل الفرادة الديمقراطية التونسية إلى نقطة ارتكاز ومنطلق لعملية تفكير وتأمل، ومقاربة، وبرمجة، وتخطيط، وتعاون، وتقييم.
2. تحفيز السّلط العمومية التونسية على إطلاق مسار من أجل صياغة تشاركية لاستراتيجية تجاه الاتحاد الأوروبي.
3. تنظيم حوار وطني حول الشراكة مع الاتحاد الأوروبي مع التأكيد على ترسخ تونس وتجزّرها في محيطها الأورو متوسطي، وهو تأصل قائم على بناء دولة القانون، والديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان إلى جانب التأكيد على انتمائنا إلى المغرب الكبير، والعالم العربي الإسلامي، وإفريقيا.
4. التحضير لإعداد خطة تنموية 2020-2025 تتضمن العناصر الرئيسية للتعاون مع الاتحاد الأوروبي على أساس احترام حقوق الإنسان وتعزيزها، وكذلك المساواة بين النساء والرجال على أساس تقييم الخطة السابقة وإشراك المجتمع المدني.
5. الإشراك المنهجي لفعاليات المجتمع المدني في المفاوضات الجارية والتبادلات المتعلقة بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي.
6. دعم "الحوار الثلاثي" (بين السلطات التونسية والاتحاد الأوروبي والمجتمع المدني) في مرحلة البداية في وضع السياسات والاتفاقيات والبرامج المنفذة في إطار الشراكة بين تونس والاتحاد الأوروبي وكذلك في مرحلة النهاية والتقييم.
7. تنصيب جميع المؤسسات المنصوص عليها في الدستور، لا سيّما المحكمة الدستورية والهيئات الدستورية المستقلة.
8. تعزيز التعاون بين المجتمع المدني والمؤسسات المستقلة للمساعدة على تقويتها. فسيكون لهذه الهيئات الحق في التدقيق في الاتفاقات المبرمة أو قيد الإبرام والتي يمكن عرضها على مراقبة المحكمة الدستورية.
9. تعزيز الشرطة الجمهورية، والارتقاء بالدفاع الوطني إلى مستوى التحديات الناجمة عن الوضع الجيوسياسي للبلاد، في كنف احترام المعايير والصكوك الدولية لحقوق الإنسان وتعزيز دولة القانون.

01. ترجمة الدستور إلى إصلاحات سياسية مع اعتبار إصلاح الدولة التونسية المحور المركزي للعملية، من أجل إمدادها بمواصفات دولة القانون، والدولة الاجتماعية، والدولة النزيهة، والدولة القادرة على التخطيط الاستراتيجي. وهو ما سيمكّن تونس من تبوء مكانة الشريك الموثوق فيه على الساحة الدولية، ولا سيما اتجاه الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء. ويتطلب بلوغ ذلك:

أ- العمل من أجل التوصل إلى وفاق تاريخي يجمع بين مكونات المشهد الديمقراطي (من أحزاب ومنظمات عمالية ومهنية ومجتمع مدني) من أجل الحد من الفجوات الاجتماعية والجهوية وإعادة بناء رابطة اجتماعية وطنية قادرة على التصدي لإغراء التطرف.

ب- تكثيف المبادرات الرامية إلى إعادة إدماج الشباب في الحوار الوطني من خلال إلغاء الأحكام القانونية الجائرة، وتعزيز شبكة الجمعيات المحلية وتثمين الخطاب الديني التعددي والمتسامح.

ج- وضع خطة تتضمن تدابير أمنية واجتماعية طارئة للمناطق الأكثر حرماناً، لا سيما الحدودية منها.

د- إنجاز أشغال البنية التحتية الضرورية وبعث خدمات اجتماعية في المناطق المهمشة.

هـ- مكافحة التهريب من خلال الجمع بين القمع وإعادة الإدماج والمرافقة.

و- الحرص على التوازن بين الصلاحيات المحلية والوحدة الوطنية.

ح- دعم الإصلاحات الطويلة الأمد وعلى رأسها التعليم والصحة.

ط- إيلاء اهتمام خاص للعلاقة بين الدولة ومجتمع الأعمال ووسائل الإعلام من خلال الحرص على حسن سير المؤسسات التعديلية وضمان الشفافية وسلامة الدولة.

ي- إجراء حوار مع جميع الأطراف الفاعلة في الحركات الاجتماعية.

ك- تثمين الإنتاج الثقافي والفني ودعمه بما في ذلك في علاقاتنا مع شركائنا واعتباره الترياق ضدّ جميع أشكال التطرف.

11. تثمين دور الثقافة في مكافحة التمييز، والإقصاء، والإرهاب.

21. إعلان الإرادة في تشريك أوروبا في جميع والاستشرافات على المدى

القصير والمتوسط والطويل الأمد بالنظر إلى البعد المتوسطي لتونس .

31. تطوير التعاون وتعزيزه مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مثل فرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال، إلخ. لنسج نوع من التحالف المكمل للمفاوضات مع الاتحاد الأوروبي، (مع إمكانية فتحه على بلدان أخرى مثل سويسرا والنرويج) والذي يمكن أن يشكل دعماً اقتصادياً (إنشاء صندوق للتنمية والمساعدة) وكذلك دعماً سياسياً ودبلوماسياً للمسار الديمقراطي التونسي.

41. الانخراط في مفاوضات شاملة بالتشاور مع الاتحاد الأوروبي تتضمن سياسة جوار ت حُدّد أهدافها بشكل مشترك ومتلائم مع المنظور الاستراتيجي لتونس، واتفاقية تجارية تحترم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والشراكة من أجل التنقل على أساس احترام حقوق الإنسان للمهاجرين.

توصيات متعلّقة بالشراكة بين تونس والاتحاد الأوروبي في المجالين الاقتصادي والتجاري

51. صياغة اتفاقية التجارة الحرة والشاملة (ALECA) واتفاقية حماية الاستثمار (API) والشراكة بعد عام 2030 والتفاوض في شأنها وفق مقاربة تكون فيها حقوق الإنسان الأساس والغاية.
61. إشراك المجتمع المدني في صياغة مفهوم للشراكة يتجاوز عام 2030، وفي متابعة الاتفاقيات وبرامج التنفيذ، وتقييمها.
71. إبقاء مجلس ممثلي الشعب على اطلاع بالمبادئ التوجيهية للتفويض المسلم للجنة التفاوض، وإطلاعه على سير المفاوضات.
81. الإعلان عن تقدم المفاوضات حتى تتمكن الأطراف المشاركة، وعلّة رأسها المجتمع المدني، من تقديم مقترحات.
91. تعيين مسؤول مفاوض متفرّغ كامل الوقت لهذه المهمة .
02. تدعيم فريق المفاوضين بخبراء تونسيين من مختلف المجالات موضوع التفاوض.
12. إقامة علاقات تعاون مه هياكل البحث التابعة للجامعات قصد الانتفاع من خبراتها.
22. فتح حوار عام حقيقي، عقلاني، غير مسميس، ورسين في شأن آفاق التعاون مع الاتحاد الأوروبي.

32. الحرص على وضع الفئات الأكثر هشاشة والأجيال القادمة في صدارة الاهتمامات في جميع الالتزامات الموقّعة بعنوان تعميق المبادلات وبرامج التعاون.
42. تعزيز التضامن بين الأجيال وجعله عنصراً أساسياً في مشاريع وبرامج التعاون من أجل إشراك جميع المناطق في دينامية نمو مشتركة.
52. إنشاء المحكمة الدستورية باعتبارها دعامة دولة القانون، ودعوة رئيس الجمهورية إلى ممارسة سلطاته في هذه المسألة علماً وأنّ الاتفاقات المعروضة للنظر في دستوريتها تتعلق، على أكثر من صعيد، بالأحكام الدستورية.
62. حثّ المجتمع المدني على إنشاء خلية مراقبة قانونية لضبط الانتهاكات المحتملة لحقوق الإنسان في الاتفاقات والبرامج قيد الإنجاز.
72. تركيز الهيئة الدستورية للتنمية المستدامة والأجيال المقبلة لتمكينها من إبداء رأيها المسبق في أي اتفاق، خاصة لا سيما وأنه للالتزامات المعنية تداعيات طويلة الأمد.
82. تركيز الهيئة الدستورية لحقوق الإنسان التي من الضروري الأخذ برأيها المسبق وخبرتها.
92. عرض كلّ اتفاق على أنظار مجلس الحوار الاجتماعي علماً وأنّ تعميق المبادلات له حتماً تداعيات على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.
03. وضع منوال تنمية متلائم مع السياق التونسي مع الرجوع إلى شروط العقد الاجتماعي الموقّع في 14 يناير 2013، والذي يكون بمثابة الدليل لجميع المفاوضات السارية والمقبلة.
13. وضع برنامج وطني للتقريب بين المبادئ التشريعية والقوانين الترتيبية في كنف احترام حقوق الإنسان.
23. إدراج شرط مراعاة المعطى الاجتماعي-الاقتصادي والبيئي والتضامن بين الأجيال في الاتفاقات المستقبلية.
33. تصوّر سياسة وطنية اقتصادية قائمة على الأمن الغذائي وحماية الموارد الطبيعية وتعزيزها في أيّ عملية تفاوض .
43. القيام بإصلاح عميق للسياسة الزراعية من خلال تجاوز المقاربة القائمة على مساهمة الزراعة في الناتج الداخلي الخام لصالح مقاربة إنسانية مستندة إلى

- استصلاح الأراضي، والانتماء إلى الأرض، واستقرار اليد العاملة، والحفاظ على المؤشرات الجغرافية في مجال الزراعة.
53. المراهنة على المؤشرات الجغرافية كقاطرة للتنمية الجهوية المستدامة.
63. التوفيق بين الحق في الصحة والحق في براءة الاختراع بتجنب التمديد لأكثر من 20 سنة في استخدام البراءة وإزالة العقبات أمام صناعة الأدوية المكافئة الضرورية لصحة المواطن، وخاصة للفئات الأكثر عرضة للهشاشة.
73. عدم تجديد اتفاقية "المصادقة على براءات الاختراع الأوروبية مع تونس" المنتهية صلاحيتها سنة 2022، والتي صادق عليها البرلمان التونسي يوم 16 فيفري 2015 ودخلت حيز التنفيذ في 1 ديسمبر 2017، إذ قد تؤدي إلى الزيادة غير المتحكم فيها في عدد براءات الاختراع الممنوحة وتوسيع المجال الترابي للحقوق المتعلقة باستغلال براءات الاختراع الأوروبية.
83. وضع برنامج مشترك شامل لتمكين الخريجين العاطلين عن العمل من اكتساب مهارات جديدة متلائمة مع متطلبات سوق الشغل تسهила لإدماجهم.
93. الحرص على أن يوجه الاستثمار الأوروبي إلى التنمية واكتساب المهارات ولا يقتصر على عمليات المضاربة المالية.
04. وضع استراتيجية وطنية للتشغيل متمحورة حول الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية في مجالات الاقتصاد الأخضر المستدام.
14. تشجيع المدخلات التونسية في عمليات الاستثمار وتوظيف العمالة التونسية.
24. تجديد مراكز التدريب المهني في الحرف الصغيرة وتحديثها في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
34. إسناد برامج التكوين في اللغات الحية.
44. وضع مقاربة قائمة على الجندر في مجال في تحرير المبادلات حتى تتلقى النساء، ولا سيما العاملات منهن في قطاعي الزراعة والصناعة، معاملة متساوية مع الرجال.
54. دفع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالاشتراك مع الجماعات المحلية المؤهلة، طبقا للقانون، وتشجيع هذا المنوال .
64. وضع حماية الطفل ضد جميع أشكال الاستغلال المباشر وغير المباشر كهدف أساسي.

74. مراجعة تشريعات الصرف الأجنبي التي تشكل حالياً حاجزاً غير جمركي حقيقي للمشغل التونسي.

84. توفير آلية مساءلة ومراقبة للحسابات أثناء مرحلة تنفيذ برامج التعاون وغيرها من الالتزامات.

94. إدراج بند ينصّ على وجوب إجراء تقييمات مرحلية شاملة بمعدل خمس سنوات مع تدقيق في منتصف المرحلة لكلّ برنامج تعاون أو غيره من الالتزامات. 05. الاعتراف بحق التقاضي باسم الأجيال القادمة أمام الهيئات القضائية لكلا الطرفين .

15. مراجعة النظام القضائي في مجال الاستثمار تفادياً لاعتباره عدالة تخدم مصالح المستثمرين الأوروبيين على حساب متطلبات العدل والإنصاف لا سيما وأنّ الاعتراف بممّول لتونس قد يؤديّ إلى ترجيح عقلية المضاربة؛ 25. تفعيل حق المستثمرين التونسيين في الوصول إلى نظام القضاء فيما يتعلق بالاستثمار.

35. تحرير تنقل الأشخاص في مجال الخدمات.

توصيات متعلّقة بمسألة الهجرة

45. بالنظر إلى فريدة التجربة الديمقراطية التونسية، تبيان أن التعاون بين الديمقراطيات يخضع إلى عدد من المعايير ويلزم بممارسات مختلفة في إدارة قضية الهجرة.

55. إرساء الشراكة مع الاتّحاد الأوروبي على مبادئ حقوق الإنسان للمهاجرين ولا سيما في المفاوضات الجارية حول اتفاقية تسهيل التنقل .

65. أن نلتزم بأن تكون تونس فضاء لالتقاء الثقافات، وأن تسعى إلى تجديد التجربة الإنسانية التي صنعت مجد المدن الأمريكية والأسترالية الكبرى، كما صنعت في السابق عظمة قرطاج، بدلا من تكليفها بدور الشرطيّ لفائدة أوروبا.

75. التأكيد على أنّ المكانة الخاصّة لتونس تقتضي إدراج حقوق الإنسان للمهاجرين كشرط مسبق للتوقيع على أيّ اتفاق في إطار اتفاقية تنقل الأشخاص، ولا سيما اتفاق إعادة القبول.

85. إعادة النظر في مسألة إعادة القبول خارج منطق الشروط المسبقة، بما يعني استخدام إعادة القبول مقابل تقديم تسهيلات في منح التأشيرة كبديل لاحتياجات التعاون والجوار.

95. الاستلهم من التجارب المقارنة في تناول هجرة الأشخاص "المحدودي المهارات" من منظور إيجابي حيث تصبح تأشيرات الإقامة القصيرة هي الوسيلة للهجرة الاقتصادية الآمنة والمستدامة، والبوابة لمنع الهجرة غير الشرعية، وجعل تونس مثالاً نموذجياً على ما يجب أن تكون عليه علاقات الاتحاد الأوروبي مع دولة ديمقراطية على الضفة الجنوبية.

06. تحسين الإطار القانوني والشروع في تنقية النصوص التي لا تحترم حقوق الإنسان للمهاجرين أو تحتوي على أحكام قمعية أو منافية للحريات بما يعزز الخلط المؤسف بين الهجرة وانعدام الأمن.

16. مطالبة الحكومة بعرض مشروع قانون اللجوء دون تأخير على مجلس نواب الشعب.

26. بعث هيكل قارّ للتنسيق بين المجتمع المدني ومجلس نواب الشعب.

36. التأكيد على الطرفين المصادقة على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم المؤرخة 18 ديسمبر 1990.

46. الإعلان عن الوقف العاجل للسياسة الأمنية، فلا مساومة مع الموت. إنّ الفرادة الديمقراطية لتونس يترتب عنها إدراج انتهاكات حقوق الإنسان، وخاصة حقوق المهاجرين في صدارة مصادر القلق في منطقة البحر المتوسط.

56. التنسيق مع المجتمع المدني الأوروبي والدولي لإنشاء خلية رصد لانتهاكات قانون البحار، ولا سيما الاتفاقية الدولية لسلامة الأرواح في البحار لعام 1974 SOLAS، والاتفاقية الدولية لعام 1979 بشأن البحث والإنقاذ البحري SAR، واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982. والهدف من ذلك هو التشهير بتصرفات خفر السواحل والقوات المنتشرة في البحر الأبيض المتوسط وخاصة في الشاطئ الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط وتتبعهم قضائياً .

66. التذكير بأن عدم تقديم المساعدة للأشخاص المعرضين للخطر، والتعذيب، والمعاملة اللاإنسانية أو المهينة تشكل انتهاكات خطيرة للقانون الدولي قد تنجر عنها مسؤولية جنائية دولية لمرتكبيها.

76. اقتراح برنامج تدريبي لحرس الحدود بشأن أفضل الممارسات والمعايير المعمول بها في احترام حقوق المهاجرين أثناء عمليات مراقبة الحدود.
86. التسلح بما يكفي من الشجاعة لاختيار نهج سياسي، بالدرجة الأولى ، وتحزري رمزياً من شأنه أن يجعل من البحر الأبيض المتوسط فضاء يرتقي إلى مرتبة "الأسطورة فوق الوطنية"، لكونه مكوناً من ثقافات متنوعة و متحدة حول قيم ديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، ولا يمكن اختزاله في مجرد منطقة ل لتجارة الحرّة الاقتصادية.
96. الانخراط في سياسة استباقية تتضمن سياسة للهجرة تهدف إلى تحسين إدارة ملفّ الهجرة من أجل مكافحة الظلم والتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية وضمان الحقوق الأساسية للمهاجرين، واللاجئين، وطالبي اللجوء سواء الموجودين بالتراب التونسي أو في بلدان الاتحاد الأوروبي.
07. وضع خطة عمل مشتركة وعاجلة للحد من مضارّ هجرة العقول التونسية، والشروع في التفكير في إصلاح جديّ للتعليم العالي وفتح آفاق أمام المسارات المهنية لمدرّسي الجامعات وأصحاب الكفاءات العليا التونسية.
17. إعادة النظر في برامج الاتحاد الأوروبي من وجهة نظر التنمية الاجتماعية والاقتصادية وفق مقاربة تفاوضية بوساطة الخبرات التونسية، لا سيما خبرة المجتمع المدني كشرط أساسي لحسن إدارة المساعدات الممنوحة في مجال التنمية، وعموما لضمان جدوى التعاون بين الاتحاد الأوروبي وتونس.
27. العمل على أن يكون المجتمع المدني، لا سيما المنظمات المشاركة في ملف الهجرة، قوة اقتراح حقيقية طالما كان قادراً على الإبلاغ عن العنف الهيكلي الذي يصاحب ظاهرة الهجرة.
37. إضفاء الطابع الديمقراطي على التعاون بين تونس والاتحاد الأوروبي من خلال دمج جميع مكونات المجتمع المدني، بصفتها المصدر الحقيقي للمقترحات القائمة على حقوق الإنسان، مع إيلاء اهتمام خاص بالأبعاد الجندرية والشبابية.
47. فتح نقاش عام حول مشروع استراتيجيّة الهجرة الوطنية والسّماح للمجتمع المدني بالتعبير عن آرائه وربما إثراء الصّيغة الحالية التي لم تكن نتيجة مقارنة منفتحة وتشاركية .

57. إشراك الجماعات المحلية في إدارة قضية الهجرة من خلال دعم مقاربة تأخذ بعين الاعتبار أهداف التنمية المستدامة.

ملخص

يتعين على تونس، بقطع النظر عن عاملي المساحة وعدد السكان اللذين يصنّفانها كبلد "صغير" على ما يبدو، اعتماد استراتيجية واضحة تجاه الاتّحاد الأوروبي. فموقعها الجغرافي والاقتصادي والاجتماعي كبلد من بلدان الحوض المتوسطي يحتمّ عليها ذلك لا سيما أمام تحديات الوضع الإقليمي المحيط. فإلى حدّ اليوم، وسواء أثناء سنوات حكم بن علي أو منذ انطلاق مرحلة الانتقال الديمقراطي، اقتصرت السياسة الخارجية التونسية بإدارة هذا الملفّ بطريقة تقنية- إدارية قصيرة الأمد، والحال أنّ القضايا التي أثارها الديناميكية السياسية والاجتماعية والثقافية التونسية ولعب فيها المجتمع المدني دورا حاسما في السنوات الأخيرة، فضلا عن الطريقة التي يدير بها الاتحاد الأوروبي علاقة الجوار، تجعل من صياغة مثل هذه الاستراتيجية أمرا ملحاّ وعاجلا. في هذا الصدد، فإنّ الشراكة التي بادر الاتّحاد الأوروبي بإقامتها مع تونس توفرّ عددا من العناصر المغذية للتفكير على المدى الطويل، كما تبينّ مدى اكتفاء الجانب الأوروبي برؤية قصيرة الأمد يقودها هاجس الاستقرار على حساب المسعى الديمقراطي الذي وقعت عرقلته أو إهماله في أفضل الأحوال، في حين تفترض هذه الشراكة دعمه وتشجيعه داخل بلدان الجوار.

إنّ صياغة استراتيجية تونسية إزاء الاتّحاد الأوروبي بإمكانها استغلال نقطة القوّة المتمثلة في الاعتماد على مجتمع مدني سبق له أن أثبت كفاءته، لا سيما عن طريق "الأور" ومتوسطة الحقوق" (انظر مشروع" الحوار ثلاثي "2013-2018)؛ حيث بادرت "الأور ومتوسطة الحقوق"، معرّزة بهذا المكسب، إلى السعي، عن طريق مجموعة عمل متعدّدة الاختصاصات بعتت للغرض، إلى تغذية تفكير معمّق من شأنه المساعدة على إنتاج وثيقة حول الاستراتيجية التونسية تجاه الاتّحاد الأوروبي .

ويستند هذا التفكير أو التأمّل إلى الدسّور الجديد المصادق عليه في جانفي 2014، ويتمحور أساسا حول حقوق الإنسان في معناها الواسع أي في علاقتها بمبادئ دولة القانون والديمقراطية حيث تستمدّ هذه المقاربة الثلاثية الأبعاد جميع معانيها ومشروعيتها من المسيرة التي قطعتها تونس منذ 2011 للخروج من دولة الاستبداد إلى دولة الديمقراطية.

بيد أنّ جذور هذه المسيرة تمتدّ إلى الحركة الإصلاحية التي جعلت من تونس، منذ أواسط القرن التاسع عشر، بلدا رائدا على عديد الأصعدة في مجال حقوق الإنسان، وولّقت، فعليا، "فراة ديمقراطية" أو "خصوصية ديمقراطية" يتعيّن الاعتماد عليها، دون الاستهانة بثغراتها ونقائصها، من أجل ترجمة دستور 2014 إلى إصلاحات سياسية تعيد إلى الدوّلة أدوارها المركزية باعتبارها دولة قانون، ودولة اجتماعية، ودولة نزيهة، ودولة قادرة على وضع الاستراتيجيات؛ ومن جهة أخرى تحويل هذه الخصوصية الديمقراطية إلى حجر الزاوية في العلاقات الخارجية لتونس في شراكتها مع الاتحاد الأوروبي.

ما هي النظرة التي نحملها على الشراكة في أفق ما بعد 2030 ولا سيما بالنسبة للعرض الأوروبي المجدّد في مشروع اتفاقية الأليكا (اتفاقية التبادل الحرّ الشامل والمعّمق) من جهة، ومشروع الأبي API (اتفاقية حماية الاستثمارات) من جهة أخرى؟ في رأينا، لا يمكن للشراكة بين تونس والاتحاد الأوروبي سوى أن تكون عادلة ومنصفة وقائمة على احترام الحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية. فهي بعثت قبل كلّ شيء باسم حقوق الإنسان ولأجل حقوق الإنسان .

إنّ عدم التناظر الواضح بين الشريكين يتطلّب أن تصاغ الرؤية إلى الشراكة على ضوء حقوق الإنسان ضمانا لشراكة استراتيجية مستدامة، ومقبولية اجتماعية-اقتصادية فاعلة. ومع ذلك، لا يبدو أنّ هذه المرجعية هي المعتمدة من طرف الاتحاد الأوروبي كأساس لعروض الاتفاقيات التي يجري التفاوض بشأنها حاليا؛ علاوة على أنّ عديد الأحكام الحالية ستكون لها آثار سلبية على الاقتصاد التّونسي الذي أضعفته عوامل مختلفة ويعاني من صعوبة الانتقال إلى أنشطة ذات قيمة مضافة عالية وقدرة تشغيلية معتبرة.

وكما هو الشّان بالنسبة للدوّلة، يجب، أيضا، إعادة التفكير في الشراكة، وتعريفها من جديد بل حتى إصلاحها وعدم الاكتفاء ببعض الرّتوق أو التعديلات الشكلية التي لن ينجرّ عنها سوى مزيد الآثار السلبية. وإنّ تشريك المجتمع المدني في صياغة مفهوم للشراكة يتجاوز سنة 2030 لأمر مطلوب بل ضروري طالما كانت الشراكة قضية مجتمعية، ولا يمكن أن تكون مثمرة وحمّالة فرص كبرى إذا لم تصنّع وتنفدّ على ضوء اختيارات استراتيجية تحددها الدوّلة التّونسية في إطار منوال تنموي مطلوب ابتكاره، يستجيب لحاجيات البلاد ويتلاءم مع خصوصياتها.

وفقا للمقاربة التي نقترحها و المبنية على حقوق الإنسان، من الضروري إيلاء حقوق الأجيال القادمة مقام الأولوية، وتقييم أيّ التزام نقوم به في تبعاته على قدرة هذه الأجيال على التمتع بحقوقها. كما تقوم هذه المقاربة على التوفيق بين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتعميق الشراكة تجنباً لحدوث شروخ جديدة ومزيد الإقصاء. فأسبقية حقوق الإنسان تفرض نفسها على كلّ سياسة عمومية لا سيما في أفق التغيرات المناخية التي تهدد أمننا الغذائي وجودة حياة التونسيين.

وإنه ليتعين ربط الرؤية إلى مسألة الهجرة بالإمكانات التي يوفرها وضع تونس المتفرد باعتباره في نفس الوقت فرصة وإلزاما يؤسسان لشراكة تستند إلى دعامة مشتركة في احترام حقوق الإنسان للمهاجرين. فالقضايا المركزية المتصلة بملف الهجرة يجب أن تعرض وتناقش بعقلية بناءة، بعيدا عن التجاذب. ويتمثل الأمر أساسا في الرجوع إلى أوجه القصور في إدارة السلط التونسية لملف الهجرة مما يعيق النظر في شراكة مفيدة مع الاتحاد الأوروبي. فما هو أساسي في قضية الهجرة قد ورد في اتفاقية "الشراكة لتسهيل التنقل" باعتبارها الأداة التي تحدد الإطار السياسي للمفاوضات سواء حول اتفاقية إعادة المهاجرين أو حول اتفاقية تسهيل منح التأشيرة، إلى جانب مسائل أخرى ذات الصلة. فعلاوة على ما ورد في عرض الاتحاد الأوروبي من اختلال صارخ في التوازن في إطار اتفاقية تنقل الأشخاص، يظلّ مكمّن الإشكال في هاجس الشريك الأوروبي وإصراره على معالجة مسألة الهجرة على أساس مقاربة محورها الأمن رغم تداعياتها العكسية ونتائجها المرّوعة في تحويل بحرنا المتوسط إلى ملتهم للبشر .

إنّ التوصيات المقدّمة في الغرض تستند إلى مرجعية وحيدة ألا وهي احترام حقوق المهاجرين، واللاجئين، وطالبي اللجوء، وعديمي الجنسية (أو كما يسميهم البعض: البدون) مع مراعاة تقاطع بعدي "الجندر" و "الشباب" اللذين يخترقان هذه الأصناف. وقد أشرنا إلى التداعيات الإيجابية لهذا التمشّي على النمو الاقتصادي-الاجتماعي، وفتح أفق أمام نشوء أسطورة مؤسسة جديدة للمتوسّط تجمع أخيرا بين احترام حقوق الإنسان وحماية المهاجرين. وبعبارة أخرى، كيف يمكن للفرادة أو الخصوصية الديمقراطية التونسية أن تتحوّل إلى نموذج للمنطقة بأسرها، وأن تغير وجه التعاون بين شريكين في مجال الهجرة طالما كان الطرفان يتقاسمان نفس القيم

المؤسسة لمجتمع منفتح وديمقراطي؟ وأخيرا، لنا أن نتمعن أيضا في جدوى تبني مقاربة تشاركية تمنح مكانة فضلى للمجتمع المدني الذي أظهر على مرّ السنين من النضج والقدرة ما جعله ينبه السّلط العمومية ويقترح تمشيات بناءة تدلّ عليها تنوّع مقترحاته وثرائها.

تلك هي المسائل المثارة فيما يتعلق بمسألة الهجرة مع الحرص على الجمع بين مواضيع ذات أهمية مصيرية من أجل صياغة رؤية جديدة للتعاون مع الاتحاد الأوروبي. فاحترام حقوق الإنسان لا يمثلّ فحسب الرّابط بين مختلف مستويات مسألة الهجرة بل الأهمّ أنه دعامة مشتركة في التعاون بين تونس والاتحاد الأوروبي ويسمح في نهاية المطاف بتقريب وجهات النظر بين الشريكين فيما يخصّ مصير المتوسط ومستقبله القائم على أسس القيم الكونية من ديمقراطية، ودولة قانون، وحقوق الإنسان.



EuroMed Rights
EuroMed Droits
الأورو-متوسطية للحقوق

Nos partenaires :



Tél/Fax +216 71 840 782

www.euromedrights.org

Facebook : EuroMed Rights - Tunisia